

تجربة صندوق الزكاة الجزائري في تثمير أموال الزكاة

د /سيد أحمد حاج عيسى

أستاذ محاضر بكلية الاقتصاد جامعة البليدة

عضو بمخبر التنمية الاقتصادية والبشرية بالجزائر

عضو بجمعية الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالجزائر

s.hadj_aissa@live.fr

د /ايرين إيمان

أستاذة محاضرة بكلية الاقتصاد جامعة البليدة

عضوة بمخبر الابداع والتغيير التنظيمي بالجزائر

عضوة بجمعية الاقتصاد والتمويل الإسلامي بالجزائر

imen-88@hotmail.com

مقدمة :

تعتبر التنمية المستدامة من أهم الأهداف التي تسعى الدول و الحكومات إلى تحقيقها ، نظرا لما لها من انعكاسات إيجابية اقتصاديا ، اجتماعيا ، بيئيا و حتى ثقافيا على المجتمع و الأفراد ، و يعتبر الاقتصاد الاسلامي نموذجا حقيقيا تستطيع الأنظمة من خلاله تحقيق التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، لأن الاقتصاد الاسلامي يجمع ما بين التمويل الربحي و التمويل الغير الربحي ، و من بين أشكال التمويل الغير ربحي نجد الزكاة التي يمكن أن تساهم بشكل كبير اقتصاديا و اجتماعيا في الدفع بعجلة التنمية ، و لأنها تمتاز بالاستدامة فيمكن لها أن تحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة .

و في الجزائر منذ سنة 2003 أسست المؤسسة الدينية المعروفة ب " صندوق الزكاة " الذي يتكفل بتوزيع الزكاة على الفقراء و المحتاجين ، و هذا ما سنركز عليه في ورقتنا البحثية ، التي سنبرز من خلالها الدور التتموي الذي يلعبه الصندوق منذ تأسيسه حتى يومنا هذا ، حيث سنقسم هذه الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسية التالية :

- المحور الأول : البعد الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية المستدامة .
- المحور الثاني : التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي .
- المحور الثالث : الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة في التنمية .
- المحور الرابع : إحصائيات حول نشاط صندوق الزكاة الجزائري .

المحور الأول : البعد الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية المستدامة .

من خلال مفهوم التنمية المستدامة و المتمثل في أنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتك عوامل الاستمرار و التواصل¹.

و تركز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد رئيسية و هي البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي ، و سنتطرق إلى البعدين الاقتصادي و الاجتماعي فيما يلي²:

1- البعد الاقتصادي : و ينبع من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة

للتنمية و أي تلويث لها أو استنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها ، و من ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد و المال و الموارد .

2- البعد الاجتماعي : إن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى

تحسين مستوى الرعاية الصحية و التعليم ، فضلا عن عنصر المشاركة حيث تؤكد تعريفات التنمية المستدامة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم ، حيث يشكل الإنسان محور التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة ، و العنصر الهام الذي تشير إليه تعريفات التنمية المستدامة ، أيضا هو عنصر العدالة و الإنصاف و المساواة ، و هناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال المقبلة و التي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقا لتعريفات التنمية المستدامة ، و النوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر و لا يجدون فرصا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية و

الخدمات الاجتماعية ، و التنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على التفاوت الصارخ بين الشمال و الجنوب .

المحور الثاني : التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي .

اهتم الاسلام بالتنمية المستدامة من خلال رفع مستوى الكفاية و هي الحد الأدنى من الغنى . و تتمثل مبادئ و أهداف التنمية المستدامة الإسلامية فيما يلي³ :

1- مبادئ التنمية المستدامة الإسلامية :

• **التهيئة النفسية للأفراد :** قبل أن يبدأ الاسلام في تشريع معين فإنه يمهد لهذا النوع من التكليف و يهيئ له الأفراد نفسياً أولاً من أجل التحول عن المفاهيم القديمة إلى كل ما هو نافع ، و الأخذ بهذا المبدأ يضمن شيئين هامين :

أ- الاستيعاب الكامل لهذا التكليف بحيث يتحول التشريع إلى عقيدة أو مبدأ .

ب- ترجمة هذا الاستيعاب التام إلى أنماط سلوكية تؤثر في حركة الحياة و تدفع بها إلى الأمام .

• **تعبئة الموارد الطبيعية :** و هي تشمل جميع الموارد التي خلقها الله للإنسان و سخرها له و ذلك من أجل منفعة .

• **تنظيم الموارد المالية للدولة :** و هو المبدأ الثالث من مبادئ التنمية الاقتصادية في الإسلام إذ يعتبر النظام المالي انعكاساً صادقاً لكل من النظام السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في المجتمع .

• **التشغيل الكامل للعمالة :** حيث أن العمل هو الوسيلة الوحيدة للاستفادة من الموارد الطبيعية التي خلقها الله لعباده .

- **تحقيق العدالة في التوزيع :** حيث يهدف الاسلام إلى تحقيق عدالة التوزيع ، لأن المشكلة التي تواجه العالم اليوم ليست مشكلة إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع .

2- أهداف التنمية المستدامة الإسلامية :

تسعى التنمية المستدامة الاسلامية إلى تحقيق الحياة الفضلى للأفراد و لكي تحقق الحياة الفضلى للأفراد ، و ذلك الرفاه الاقتصادي للمجتمع ، لا بد من وجود ثلاث أهداف أساسية يقصد المنظمون تحقيقها من عملية التنمية و هذه الأهداف هي :

- ضمان استمرارية الحياة .
- احترام النفس .
- الحرية الاقتصادية : و المقصود بها هو تحرير الأفراد من العبودية الاقتصادية كالفقر و الحاجة و الاجتماعية كالجهل و المرض .

المحور الثالث : الدور الاقتصادي و الاجتماعي للزكاة في التنمية .

تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة ، من خلال الدور الذي تلعبه اقتصاديا و اجتماعيا و سنبرز ذلك فيما يلي⁴ :

- دور مؤسسة الزكاة و آثارها على مستوى الحركية الاقتصادية الكلية : إن استقطاب

الموارد الزكوية التضامنية بصورة دائمة و متجددة في الاقتصاد الاسلامي يؤكد المكانة

الأساسية و الدور الذي تلعبه مؤسسة الزكاة في عملية التغيير الحضاري و التنمية الشاملة

المستدامة و يكون هذا الدور على المستويات التالية :

أولا : دور مؤسسة الزكاة في ترشيد دور الدولة و تحقيق التوازن في ميزانيتها العامة : إن

تطور مؤسسة الزكاة بما تمتلكه من موارد و ثروات ، دائمة و متجددة يبرز أعلى درجات أعمال

المذهبية الاقتصادية في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل جزء من القوة الشرائية للأغنياء إلى الفقراء و محدودي الدخل ، و نعتقد بأنه كلما انتشرت القيم و العقائد كلما تطورت مؤسسة الزكاة .

ثانيا : دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية النوعية المتعلقة بالعرض و الطلب الكلي :
إن تطور مؤسسة الزكاة و تزايد حجم مواردها يحدث حركة توازنية إيجابية بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، حيث كلما تطورت العوائد و المداخل التي تحققها مؤسسة الزكاة كلما تنامت القدرات الشرائية و أدت إلى زيادة الطلب الكلي الذي يساهم في تنشيط العرض الكلي للسلع و الخدمات .

ثالثا : دور مؤسسة الزكاة في الحركية المتعلقة بالادخار الكلي و الاستثمار الكلي : إن إحياء مؤسسة الزكاة يؤدي إلى تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار و قنواته الرسمية ، و بالتالي زيادة القدرات الاستثمارية و تنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع و ذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة و المجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم و مواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم توظيفها و استثمارها و ذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى 2.5 % سنويا و تستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب .

رابعا : دور مؤسسة الزكاة في الحركية الاقتصادية التوازنية المتعلقة بتوزيع الدخل و الثروات :
إن تنامي الموارد الزكوية يساهم بشكل فعال في ترشيد عمليات توزيع الثروات و الدخل سواء على مستوى التوزيع الأولي لمصادر الثروة حيث يتحول جزء من تلك المصادر إلى مؤسسة الزكاة ، أو على مستوى توزيع عوائد عوامل الانتاج حيث يصبح جزءا منها يوجه إلى مؤسسة الزكاة ، أو على مستوى التوزيع التوازني حيث يتم تحويل جزء من عوائد عوامل الانتاج المتحققة لتكوين الموارد

الزكوية و توزيع منافعها و عوائدها على الجهات و الفئات المستحقة و كل ذلك يؤثر إيجابيا على حركية النشاط الاقتصادي .

خامسا : دور مؤسسة الزكاة في مجالات التوظيف و الاستخدام : إن إحياء مؤسسة الزكاة كمؤسسة مستقلة بصلاحياتها التنظيمية و سلطتها الشرعية سوف يؤثر إيجابيا على مستويات التوظيف و الاستخدام سواء على مستوى العاملين و الموظفين و الخبراء بهذه المؤسسة (العاملين عليها) أو على مستوى الأنشطة الاستثمارية و الحركية الاستهلاكية التي تحدثها فتؤدي إلى التأثير الإيجابي في مجالات التوظيف و العمالة .

- الدور الاجتماعي لمؤسسة الزكاة : تلعب مؤسسة الزكاة دورا هاما في المجال الاجتماعي و الثقافي و السياسي على المستويات التالية :

أولا : دور مؤسسة الزكاة في التنمية الاجتماعية و الثقافية : تساهم الموارد الزكوية مساهمة كبيرة في الارتقاء بالجوانب الثقافية و الاجتماعية و السياسية للإنسان من خلال توفيرها لفرص التعليم و الرعاية الصحية و التربية البدنية و الانتفاع بالسلع و الخدمات الكفائية ، و بالتالي كان لها دور هام في الارتقاء بالمستوى العلمي و التكويني و التربوي و الارتقاء بالمستوى الاجتماعي لأفراد المجتمع الإسلامي رغم تقلص دورها في الوقت الحاضر .

ثانيا : دور مؤسسة الزكاة في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره : إن رصد الموارد و الامكانيات و تخصيص منافعها على الفئات و الجهات المحتاجة يساهم في الحد من انتشار الفقر و احتواء آثاره السلبية ، حيث أصبح هناك قطاع من أكبر قطاعات الاقتصاد يساهم بشكل أساسي في تلبية احتياجات أفراد المجتمع ، الذين تعجز مواردهم الذاتية عن توفير متطلباتهم ، فمؤسسة الزكاة تميز في الانتفاع بسلعها و خدماتها بين المنتفعين على أساس دخولهم .

ثالثا : تقليص حدة التفاوت و الصراع الطبقي : إن النمو التراكمي للموارد عبر الزمن أدى إلى تحويل دائم للثروات من الطبقة الغنية إلى سائر فئات و شرائح المجتمع ، فتكونت موارد كبيرة زكوية في خدمة الطبقة الفقيرة و تأمين الاحتياجات الكفائية لها ، و توفير السلع و الخدمات العامة التي تستفيد منها ، و هذا الوضع قلص من حدة التفاوت بين شرائح المجتمع المختلفة ، من جهة و خفف من حدة الصراع الطبقي المفضي إلى توترات اجتماعية كبيرة ، من جهة ثانية الأمر الذي انعكس إيجابيا على الحياة الاجتماعية .

رابعا : تأمين الاحتياجات الكفائية للمستحقين في المجتمع : لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في المجالات الإنسانية المتعلقة بتلبية الكفائية للفئات المحدودة الدخل و الكفاية ، و إن حد الكفاية يرتبط بظروف الزمان و أوضاع المكان و لذلك فإن هناك حركية في سلم و ترتيب الاحتياجات تتناسب مع مستويات التقدم الاقتصادي و الاجتماعي .

خامسا : المساهمة في تحقيق التضامن المجتمعي و ضمان الاستقرار الاجتماعي : لقد ساهمت مؤسسة الزكاة في توسيع ميادين التضامن الاجتماعي الذي يشكل اللبنة الأساسية لتماسك المجتمع ، و ضمان الاستقرار الاجتماعي ، الذي يساعد على التطور و التقدم المجتمعي . فقد شكلت الموارد الزكوية التضامنية التي تنمو باستمرار أحد الخصائص المميزة للمجتمعات الإسلامية في فترة ارتباطها بخصائصها الحضارية .

المحور الرابع : إحصائيات حول نشاط صندوق الزكاة الجزائري .

1- التعريف بصندوق الزكاة

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و التي

تضمن له التغطية القانونية بناء علة القانون المنظم لمؤسسة المسجد.⁵

2- لجان صندوق الزكاة

يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية كالتالي⁶ :

- **اللجنة القاعدية** : تكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من : رئيس الهيئة ، رؤساء اللجان المسجدية ، ممثلي لجان الأحياء ، ممثلي الأعيان ، ممثلين عن المزكين.

- **اللجنة الولائية** : و تكون على مستوى كل ولاية، و توكل إليها مهمة دراسة الملفات النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، و هذا بقرار ابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية. و تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلين الفدرالية الولائية للجان المسجدية ، رئيس المجلس العلمي للولاية، قانونيين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

- **اللجنة الوطنية** : و نجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة ، و الذي يتكون من : رئيس المجلس ، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة ، أعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق ، كبار المزكين. و فيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية و توجهها، و تختصر مهامه الأساسية في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

و تدعيما لهذه الورقة البحثية سنقوم بعرض بعض الأرقام المتعلقة بعدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت و زكاة الفطر و زكاة الزروع و الثمار على مستوى ثمانية و أربعين ولاية من الوطن من سنة 2003 إلى سنة 2012⁷ .

الجدول رقم (1): عدد المستفيدين من صندوق الزكاة على المستوى الوطني منذ تأسيسه سنة 2003 إلى 2012 (زكاة القوت ، زكاة الفطر ، زكاة الزروع و الثمار) .

المجموع	المستفيدين من زكاة الزروع و الثمار	المستفيدين من زكاة الفطر	المستفيدين من زكاة القوت	نوع الزكاة
29552	00	20853	8699	2003
120801	00	94289	26512	2004
174359	00	111462	62897	2005
223041	835	136542	85664	2006
238447	1000	149520	87927	2007
229705	2375	145944	81386	2008
235816	1437	154492	79887	2009
243516	1250	159275	82991	2010
279328	1861	171118	106349	2011
285381	7068	178982	99331	2012

المصدر: وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

استنادا إلى البيانات المبينة في الجدول أعلاه فان عدد الفقراء المستفيدين من أموال الزكاة في تطور تدريجي في الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2012، حيث زاد عدد الفقراء المستفيدين من زكاة القوت من 8699 مستفيد ليصل إلى 99331 مستفيد، كما عرف عدد المستفيدين من زكاة الفطر قفزة نوعية حيث انتقل عدد المستفيدين من 20853 مستفيد إلى 178982 مستفيد. و نستطيع تفسير الزيادة الملحوظة في عدد الفقراء المستفيدين من الزكاة إلى زيادة عدد المزكين من جهة، و الدور التنظيمي الذي يقوم به صندوق الزكاة من جهة أخرى.

و من خلال هذه الاحصائيات و المتمثلة في النتائج التي حققها صندوق الزكاة في الجزائر ، و رغم المبالغ الزهيدة التي يتحصل عليها الفقراء ، إلا أنها يمكن أن تحقق بعض الاحتياجات الكفائية للأفراد ، و التضامن الاجتماعي بين الناس الذي يساعد على ضمان الاستقرار الاجتماعي .

بالإضافة إلى الاحصائيات المبينة في الجدول رقم (01) و المتعلقة بما يقدمه صندوق الزكاة من زكاة القوت و زكاة الزروع و الثمار و زكاة الفطر ، فإن هناك ما يسمى بالقرض الحسن و الذي هو عبارة عن قرض مقدم من طرف صندوق الزكاة بدون فوائد و لا حتى نسبة من الأرباح ، و إنما الهدف منه هو إخراج المستفيد من قائمة المستحقين للزكاة .

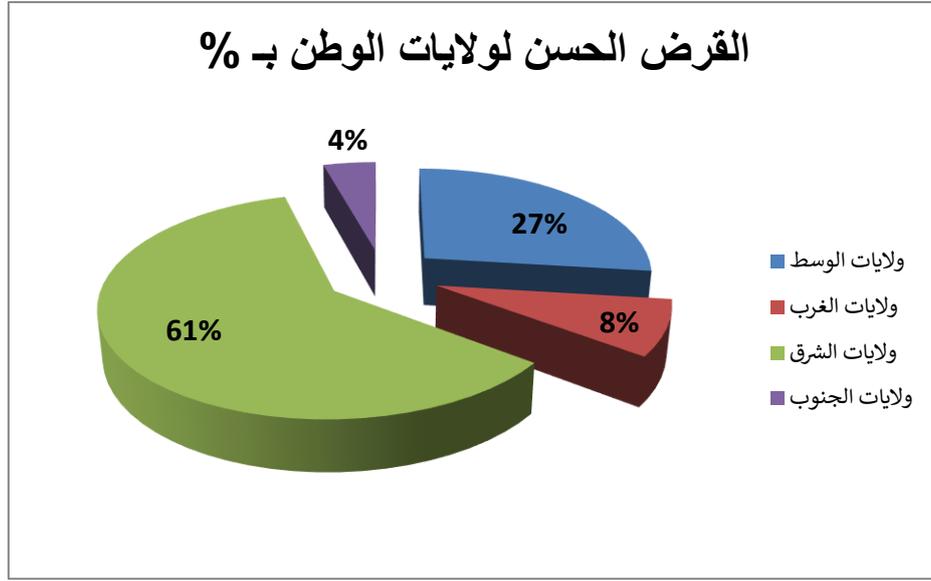
و سنقدم احصائيات متعلقة بالقرض الحسن فيما يلي⁸:

الجدول رقم (02) : عدد المستفيدين من القرض الحسن و المبالغ المخصص له حسب المناطق عبر التراب الوطني منذ تأسيسه في سنة 2003 إلى 2011 .

المبلغ المخصص للقرض الحسن	عدد المستفيدين	
290.632.656.73	1125	ولايات الوسط
89.017.951.28	352	ولايات الغرب
652.600.131.98	2782	ولايات الشرق
46.377.718.88	200	ولايات الجنوب

المصدر : وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف

الشكل رقم (01) : حصيلة كل منطقة من القرض الحسن .



من الجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد المستفيدين من القرض الحسن مرتبط أساسا بالمبلغ المخصص له ، و بدوره فالمبلغ المخصص للقرض الحسن مرتبط بالمداخيل المتعلقة به أي بما يقدمه المتبرعون للصندوق ، و من الشكل رقم (01) نلاحظ أن هناك تفاوت بين مناطق التراب الوطني فيما يخص حصيلة القرض الحسن ، إذ أننا نجدها مرتفعة في ولايات الشرق بنسبة 61% تليها ولايات الوسط بنسبة 27% ثم ولايات الغرب فالجنوب ، و نفسر ذلك بتوزيع المناطق الصناعية عبر الوطن ، لأن أكبر المناطق الصناعية للبلاد موجودة في الشرق الجزائري تليها منطقة الوسط ثم الغرب فالجنوب .

خاتمة :

يمكن للتمويل الإسلامي أن يساهم بشكل مباشر و يلعب دورا فعالا في عملية التنمية المستدامة ، و الدليل على ذلك الدور التنموي للزكاة ، و هو الموضوع الذي تناولته هذه الورقة البحثية ، و

التي أبرزنا من خلالها دور الزكاة اقتصاديا و اجتماعيا في عملية التنمية المستدامة ، إذ توصلنا إلى النتائج التالية :

- مساهمة الزكاة في سد الاحتياجات الكفائية للمحتاجين إليها و تحقيق التضامن الاجتماعي بين أفراد المجتمع و هذا حتما يؤدي إلى ضمان الاستقرار الاجتماعي الذي هو ضرورة حتمية لعملية التنمية .
- المساهمة في التوظيف و خلق مناصب عمل ، مما يضمن للأفراد العيش الكريم و رفع المستوى المعيشي لهم .
- خلق التوازن في المجتمع و التقليل من التفاوت الكبير بين طبقات المجتمع ، و الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية .
- تشجيع الاستثمار من خلال المشاريع الممولة عن طريق القرض الحسن و هذا يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني .

التوصيات :

- بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات و المتمثلة في :
- تشجيع الأفراد على المساهمة في تدعيم صندوق الزكاة ، و ذلك من خلال التوعية من طرف المختصين .
 - تكثيف الحملات الإعلامية التي تبين الدور التنموي للصندوق ، و عرض النتائج المتوصل إليها و نماذج النجاح المحققة ، خاصة بما تعلق بالقرض الحسن .
 - إيجاد طرق و وسائل جديدة لتمويل الصندوق ، و ابتكار طرق توزيع أموال الصندوق ذات أهداف تنموية مثل القرض الحسن .

المراجع :

- 1 خالد مصطفى قاسم ، "إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة "، الدار الجامعية الاسكندرية ، 2007 .
- 2 ريدة ديب ، سليمان مهنا ، "التخطيط من أجل التنمية المستدامة" مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس و العشرون ، العدد الأول ، 2009 .
- 3 عز الدين مالك الطيب محمد ، " اقتصاديات الزكاة و تطبيقاتها المعاصرة " ، www.highzakats.net
- 4 صالح صالحى ، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي" ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 . ص ص 624 - 633
- 5 الموقع الالكتروني لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف: www.marw.dz ، تاريخ الاطلاع: 2013/01/21.
- 6 نفس المرجع.
- 7 وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .
- 8 نفس المرجع .